الأنباء
الاربعاء 20 مارس 2013

"الشيعي الأعلى" في دار الفتوى للتضامن والاستنكار وبري لقباني: لنقطع رأس أفعى الفتنة

سليمان من نيجيريا: القصف السوري انتهاك مرفوض

أمضت شوارع بيروت ليلة أخرى مع القطع المتنقل للإطارات المشتعلة احتجاجا على ما تعرض له عدد من المشايخ في الخندق الغميق والشياح، في وقت شهدت فيه الحدود الشرقية الترجمة العملية لمذكرة التهديد السورية التي تلقتها الخارجية اللبنانية منذ بضعة أيام من خلال غارات للطائرات السورية على خراج بلدة عرسال مستهدفة غرفتين يدعي النظام ان المعارضة تستخدمهما.

وطرأ جديد على صعيد المساعي لتوليف قانون انتخابات ينسجم مع مختلف متطلبات الفرقاء عبر مبادرة جديدة أعدها الرئيسان نبيه بري ونجيب ميقاتي في روما وعهد بها الى البطريرك بشارة الراعي ليسوقها على مستوى القيادات المسيحية وهي تتألف من نقطتين، تحفظ ميقاتي من كشف مضمونها تجنبا للتعثر.

البعض وضع الاعتداء على رجال الدين السنة في بيروت والشياح في خانة محاولة إجهاض الاتفاق بين الرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي في القاتيكان حول قانون الانتخابات وإليهما البطريرك بشارة الراعي.

ولأن تأخير الانتخابات مصلحة إقليمية كما بات واضحا، فلا بأس ان ترتب على تحقيق هذه المصلحة نسف التفاهم السني - الشيعي - الماروني من خلال حرب مذهبية، وعبر مثل تلك الشرارة التي تم إخمادها في بيروت والشياح.

والبعض الآخر، اعتبر ان ما حصل محاولة من النظام السوري لإشعال الفتنة في لبنان، بهدف توجيه رسائل الى كل من يعنيهم الأمر بأن يد النظام مازالت طويلة، وبأن تهديد الأسد بزعزعة المنطقة، ليس مجرد كلام في الإعلام.على أي حال، الوعي السياسي يسّر إمكانية الاحتواء الأمني للحادث، مصحوبا بالتنبه الى المخططات الوافدة من الخارج.

وقد اتصل الرئيس ميشال سليمان من نيجيريا بوزيري الدفاع والداخلية، وبقائد الجيش طالبا التشدد في معاقبة المعتدين.

وشدد الرئيس سليمان على إنزال أشد العقوبات بحق المعتدين، وقال: هذا العمل مدان من قبلنا ومن قبل جميع الأطراف، لكننا في النهاية لن نصل الى اضطرابات عامة، جميع المرجعيات استنكرت ما جرى، والقوى الأمنية أوقفت معظم المرتكبين، وتبحث عن الباقين، وعلى القضاء اللبناني ان يتخذ أقسى

الراعي يتولى تسويق «القانون القاتيكاني» ومجلس الوزراء يواجه إصرار سليمان على أولوية هيئة الانتخابات

مفتي الجمهورية مستقبلا وفدا من علماء المجلس الشيعي الأعلى أمس (محمود الطويل)

التدابير عبرة لمن يعتبر.

ومن خلال «تويتر» أكد الرئيس ميقاتي ان الفتنة الطائفية والمذهبية لن تمر، ورأى ان الاعتداء على المشايخ يحتم على مختلف الأطراف وقف الشحن والخطابات التحريضية والانفعالية.

الرئيس سعد الحريري حذر من مخاطر التحريض الطائفي والمذهبي، ورأى فيه وسيلة لاستدراج لبنان الى فتنة كبرى، معتبرا ان الوضع لا يعالج بالمسكنات

بدوره، الرئيس نبيه بري اتصل بالمفتي قباني قائلا له: ينبغي قطع رأس الفتنة ورؤوس العاملين لها، بينما أكد الشيخ نعيم قاسم للمفتي قباني ضرورة محاسبة المرتكبين، متحدثا اليه باسم الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، مؤكدا أولوية درء الفتنة.

الرئيس ميقاتي قال من روما ان الفتنة لن تمر بينما اعتبر الرئيس سعد الحريري ان ما حصل هو من تدبير الخارج، وأشار بيان لكتلة «المستقبل» الى ان الشيعة والسنة براء مما حصل، ونوه رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع بموقف حزب الله وحركة أمل، فيما حذر حزب الكتائب من الفتنة.

حزب الله قال عبر قناة «المنار»: لبنان تجاوز الخندق العميق، ونقلت عن وزير الداخلية مروان شربل قوله: من أراد الفتنة نام ليلته منزعجا، من حكمة القيادات المعنية، وخصوصا موقف المفتي قباني الذي اعتبر ان السفهاء لا طائفة لهم ولا مذهب ولا نحمل طائفتهم رزايا أفعالهم.

ورأى رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع خلف الاعتداءات على المشايخ قرارا واضحا اتخذه ما تبقى من النظام السوري في لبنان لخلق فتنة سنية - شيعية، تحول البلد الى بؤرة توتر ثانية وموازية لما يجري في سورية، بهدف جذب بعض من يقاتل هناك الى لبنان.

خطوة لافتة، لنائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبدالأمير قبلان، تمثلت باتصاله الاستنكاري للحادث مع المفتي قباني، وإيفاده وفدا من مشايخ المجلس الشيعي الأعلى برئاسة نجله المفتي الجعفري الممتاز الشيخ أحمد قبلان الى دار الفتوى بعد ظهر أمس للاستنكار والتأكيد على الوحدة والتضامن بين المسلمين.

التطور الأخطر على المستوى اللبناني تمثل بقصف الطيران السوري لأراضي بلدة عرسال البقاعية بأربعة صواريخ جو - أرض، وهذا يحصل لأول مرة منذ اندلاع الثورة السورية.

واعتبر الرئيس سليمان من نيجيريا القصف الجوي السوري داخل الأراضي اللبنانية انتهاكا مرفوضا لسيادة لبنان، وكلف وزير الخارجية عدنان منصور توجيه رسالة احتجاج الى الجانب السوري لعدم تكرار هذه العمليات.

وبدا الاعتداء الذي استهدف بيوتا زراعية طليعة ترجمة للإنذار الذي أرسلته وزارة الخارجية السورية الى وزارة الخارجية اللبنانية.

وقد وصفت واشنطن الغارة السورية بالتصعيد الكبير معتبرة انه انتهاك كبير للسيادة اللبنانية.

الوزير السابق غطاس خوري، قال انه من الواضح جدا، بعد اتخاذ قرار دولي - أوروبي - أميركي بتسليح المعارضة السورية، لجأ النظام السوري الى تصدير أزمته الى لبنان، واذا استطاع فإلى دول أخرى وبالتالي يريد صرف الأنظار عما يحصل في بلده، واستطرادا يخفف الضغط العسكري عنه.

وحث خوري على استقالة الحكومة الميقاتية وتشكيل حكومة حيادية لمواجهة التطورات المرتقبة، ولاحظ ان الحكومة الحاضرة تعاملت مع الغارات الجوية السورية على منطقة عرسال وكأن هذه المنطقة حدود دولة أخرى.

بالنسبة لمشروع القانون الانتخابي القاتيكاني فقد سجل نقاطا مميزة لكل من بري وميقاتي واحراجا للبطريرك الراعي امام العماد ميشال عون الذي قد لن يسره ان يقيم البطريك الماروني قداسا وجنازا لمشروع القانون الارثوذكسي في القاتيكان بغياب عون ودون نعيه اليه.

لكن ذلك اقترن بتوصل الراعي الى اعلان نوايا مع بري وميقاتي ليسعى الى اقناع القيادات المسيحية بمشروع القانون التوفيقي المنشود وبدا البطريرك الراعي قائما بدور استثنائي مميز.

وتكتم ميقاتي حول طبيعة المناقشات وقال ان الموضوع بات في عهدة صاحب الغبطة وهو سيقوم بمساع مع القيادات المسيحية للوصول الى اقرار قانون جديد للانتخابات لان الموضوع لا يتأجل اكثر.

وذكرت معلومات ان الرئيس بري قال للبطريرك الراعي انه سيضطر الى طرح المشروع الارثوذكسي اذا لم يطرح قانون جديد للانتخابات.

ولوحظ ان المساعي ركزت على ضرورة الحيلولة دون الفراغ الدستوري وقد جرت جوجلة للافكار والمقترحات وان ميقاتي طرح خطة من ورقتين تأخذ بالاعتبار مشروع بري المختلط وذكرت انه كان هناك توافق على نقطتين اساسيتين هما ضرورة اجراء الانتخابات وفق القانون المختلط، وان الراعي سيدعو فور عودته الى بيروت الى لقاء مسيحي موسع في بكركي.

قوى 14 آذار ستجتمع قريبا للبحث بالمشروع الانتخابي المقترح في حين رد وزير الطاقة جبران باسيل على القول بان محادثات روما انتجت دفن المشروع الارثوذكسي بالقول ان الارثوذكسي لن يدفن الا بعد اسقاطه في مجلس النواب اما المناصفة فلن تدفن ابدا.

في غضون ذلك بدأ التحضير لجلسة مجلس الوزراء الحاسمة غدا الخميس حيث يصر الرئيس ميشال سليمان على اقرار هيئة الاشراف على الانتخابات وادراجها كبند أول على جدول اعمال مجلس الوزراء رابطا اكمال جدول الاعمال باقرارها في حين ان الاكثرية من حزب الله وامل والتيار الحر والمردة والطاشناق تريد اسقاط هذه الهيئة لانها تشكل فرصة لاعادة احياء قانون الستين.

● بيروت - عمر حبنجر

تنصيب البابا فرنسيس بحضور جماهيري ورسمي كبيرين

البابا فرنسيس الأول محييا الجماهير خلال حفل تنصيبه أمس (أ.ف.ب)

عواصم - وكالات: جرت أمس في ساحة القديس بطرس بالڤاتيكان مراسم تنصيب البابا الجديد فرنسيس الاول بمشاركة مئات آلاف الأشخاص ووفود حكومية من أكثر من 130 بلدا ورؤساء أكثر من 30 دولة.

وبدأت المراسم بوصول البابا إلى الساحة على متن سيارة جيب مفتوحة فحيا واقفا الجموع الآتية من أرجاء العالم والتي لوحت بأعلام بلادها. وتوقف البابا في إحدى النقاط ليقبل طفلين من بين الحشود وتابع ملقيا تحيته ومبتسما للجموع.

وعند الوصول ارتدى البابا ثياب التنصيب. وبدأ الجزء الديني من الاحتفال بصلاة البابا الجديد أمام ضريح القديس بطرس ليتسلم بعدها الدرع البابوية نفسها كانت للبابا السابق ثم تسلم من عميد مجمع الكرادلة الكاردينال أنجلو سودانو خاتم البابوية الذي اختار البابا فرنسيس أن يكون مصنوعا من الفضة ومطليا بالذهب على عكس ما كان سائدا عند الباباوات السابقين الذين كانت خواتمهم مصنوعة من الذهب.

والخاتم من تصميم إنريكو مانفريني.

ورأى الكثيرون أن اختيار الفضة لخاتم البابا هو إشارة إلى أنه يهدف الى ان يكون بابا الفقراء.

وخلال الاحتفال كانت كل التلاوات مخصصة للاحتفال بالقديس يوسف وأنشد الإنجيل باللغة اليونانية.

وتلا البابا عظته باللغة الإيطالية وشدد فيها على التشبث بالأمل رغم كل الصعوبات وقال إن السلطة البابوية هي سلطة الخدمة خدمة الأضعف والأكثر حاجة.

وانتهى الاحتفال بالقداس الحبري الأول للبابا الذي حيا رؤساء بعثات البلدان الأجنبية التي شاركت في الاحتفال.

وصف البابا فرنسيس دوره بأنه «متواضع وحقيقي» ودعا إلى التصدي «لعلامات الدمار» و«احترام الخليقة والبيئة»، وذلك في القداس الأول لحبريته.

وقال بحضور أكثر من 100 ألف شخص ومئات رؤساء الدول والحكومات والوزراء، ان «السلطة الحقيقية» للبابا هي «الخدمة، عليه السعي إلى الخدمة المتواضعة والحقيقية».

وجثا البابا عند ضريح القديس بطرس وتعهد برعاية «المحرومين والضعفاء» بين الناس.

الحوار اليمني انطلق مباشرة على الهواء حرصاً على «الشفافية»

صنعاء - أ.ش.أ: استأنف مؤتمر الحوار الوطني الشامل أعماله امس بعقد الجلسة العامة الأولى برئاسة عبدربه منصور هادي رئيس المؤتمر بهدف استعراض مشروع جدول الاعمال المرفوع إليهم من اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار لمناقشته وإقراره.

وقد أدى المشاركون والمشاركات في المؤتمر اليمين القانونية لأعضاء مؤتمر الحوار الوطني ، وسط حالة من الهدوء الحذر سادت العاصمة اليمنية صنعاء والترقب الشديد خاصة، في الوقت الذي اتخذت السلطات اليمنية إجراءات أمنية مشددة، حيث انتشر نحو 60 ألف جندي من 19 فصيلاً عسكريا وأمنيا لتأمين جلسات الحوار الوطني، التي يشارك فيها 565 شخصية تعكس تمثيلا شاملا لكل الأطراف والقوى السياسية في اليمن.

وأكد الرئيس اليمني أن التوصل إلى الحلول المنشودة للقضايا الأساسية التي ستناقش عبر فرق العمل التسع المزمع تشكيلها من أعضاء المؤتمر تحتاج منهم إلى صبر ومصابرة وسعة صدر ومرونة وموضوعية في النقاش واعتدال في الحوار وجدال بالتي هي أحسن، فضلا عن تقديم التنازلات لبعضنا البعض مهما كانت مؤلمة.

واشار الرئيس اليمني إلى تعذر استيعاب كل من كانوا يرغبون في المشاركة في هذا المؤتمر. وقال لكن العضوية هي تكليف لا تشريف، ولو أننا وسعنا عضوية المؤتمر إلى أضعاف هذا العدد فإننا لن نتمكن من استيعاب كل الراغبين، وسيظل السخط قائما.

وأضاف الرئيس اليمني «ولذلك فإنني أتمنى على كل من يرغب في المشاركة أن لا يبخل علينا برأيه سواء كان على شكل مقترح أو دراسة أو رؤية أو أي شكل من أشكال العطاء الفكري والسياسي والعلمي».

وعبر الرئيس اليمني عن تفهمه لمواقف من أعلنوا انسحابهم لأسباب سياسية.. وقال هذا من حقهم وستظل أبواب المؤتمر مفتوحة لهم لينضموا إليه متى ما اقتنعوا، فالبلد سيظل بحاجة إليهم اليوم وغدا وبعد غد.

وكان الرئيس اليمنى قد أعلن امس بدء أولى جلسات المؤتمر وانطلاق جلساته العامة، لافتا النظر إلى انه حرصنا منا على الشفافية فسيتم بثها مباشرة لتكون تحت أعين الشعب تجسيدا لمبدأ العلنية والشفافية وحق المواطنين في المتابعة الحثيثة لمجريات هذا المؤتمر الوطني الكبير الذي سيرسم صورة مستقبل اليمن المشرق والجديد.

وقال الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي إن النقل المباشر لفعاليات الجلسات العامة سيلقي عليكم الكثير من المسؤولية، فمن واجبكم ان تبعثوا الامل في نفوس ما يقارب من 24 مليون يمني سينتظرون منكم الكثير الإيجابي.

وتابع الرئيس اليمني في كلمته «أريد اليوم التأكيد على عدد من القضايا العامة التي ستكون بين أيديكم في هذا المؤتمر.. فمن الضروري أن يكون لديكم جميعا دون استثناء الاستيعاب الكافي للنظام الداخلي للمؤتمر، فالالتزام به ومعرفة الحقوق والواجبات وآليات العمل هي مفتاح النجاح لأعمال هذا المؤتمر.. فهذا النظام الداخلي قد تم صياغته بالكثير من المهنية والحيادية والاحتراف بحيث يضمن نجاح أعمال هذا المؤتمر الذي كما قلنا بالأمس ليس أمامه سوى خيار واحد هو النجاح والنجاح فقط، وتم سد كل الثغرات التي قد يفكر البعض في الدخول منها لتعطيل أعمال المؤتمر، او لعرض رأي ما او فكرة ما أو قرار ما، عن طريق التوافق الذي اخترناه وسيلة لإدارة أعمال المؤتمر واتخاذ قراراته، وهو ذات الطريق الذي يحتاجه اليمنيون في المرحلة القادمة لإعادة بناء الوطن واستعادة البهجة والابتسامة والأمل والفرح في صفوف أبنائه، لافتا النظر إلى ان النظام الداخلي تضمن الكثير من الحلول للإشكاليات المتوقع ظهورها، فاحرصوا على التمسك بها لأنها كفيلة بإخراجنا من أي مأزق محتمل أو انسداد في الطريق.

وأوضح الرئيس اليمني أن اللجنة الفنية للتحضير لهذا المؤتمر أخذت ثلاثة أضعاف الوقت الذي كان مخصصا لها للإعداد، ولم يكن من ذلك مفر لأن هذه اللجنة حملت على عاتقها مسؤولية كبيرة وتاريخية، ورغم ضيق الوقت إلا أننا كنا ندرك طبيعة الصعوبات الموضوعية التي تواجه عمل اللجنة والظروف السياسية والمتغيرات التي كانت تؤثر سلبا أو ايجابا على مسار عملها.

وطالب لرئيس اليمني المشاركين والمشاركات في مؤتمر الحوار الوطني ان يستفيدوا من الجلسات العامة، التي يفترض ان تمتد لأسبوعين كحد اقصى في هذه المرحلة الأولى، وذلك لكسر الكثير من الحواجز النفسية التي صنعتها أزمات السنوات الماضية فيما بينكم.

عقب ذلك جرى تزكية هيئة رئاسة المؤتمر لأعضاء لجنة الانضباط والمعايير الخاصة بالمؤتمر والمكونة من سبعة أشخاص وهم: القاضية جهاد عبدالرسول محمد الدنجي والقاضي عبدالجليل نعمان محمد نعمان والقاضي يحي محمد قائد الماوري والمحامي احمد علي أحمد الوادعي والمحامية سهام فضل أحمد الشاوش والمحامي عبدالمجيد ياسين نعمان والمحامي علي عبدالقادر الحبشي.

وكان قرار الرئيس اليمني رقم «10» لسنة 2013م بشأن النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل «ضوابط الحوار» قد حدد الهدف من انعقاد مؤتمر الحوار بـ «تمكين افراد المجتمع اليمني من تقرير مستقبلهم بالشكل الذي يفي بتطلعاتهم».

في هذا الوقت، أكدت صحيفة «الشارع» اليمنية أن قوى الحراك الجنوبي في البلاد فشلت في حشد الجماهير للمشاركة في مليونية أمس للتعبير عن رفض الحوار الوطني الشامل الذي بدأت جلساته أمس بالعاصمة صنعاء برعاية الرئيس اليمني عبد ربه هادي منصور.

ونقلت الصحيفة عن مراقبين يمنيين قولهم «إن تصعيد الحراك الجنوبي المناوئ لمؤتمر الحوار الوطني الذي انطلقت فعالياته في العاصمة صنعاء صباح أمس قد فشل في حشد ما أطلق عليه مليونية «القرار قرارنا» التي تم التحضير لها خلال ايام تزامنا مع الجلسة الافتتاحية للمؤتمر».

وقالت الصحيفة «إن مساعي الحراك الجنوبي لإقامة فعالية وتجمع بالحجم الذي حدث في تجمعهم في 13 يناير 86 والتي كانت تهدف الى المصالحة الجنوبية جراء احداث حرب يناير 86، فشلت ولم تحقق القدر المرضي لدى قيادات الحراك التي تسعى الى ايصال صوتها المطالب بانفصال جنوب اليمن عن شماله».

معلوف لـ «الأنباء»: الاعتداء على المشايخ ما كان ليحصل لولا شعور المعتدين بفائض القوة

رأي عضو تكتل «القوات اللبنانية» النائب جوزف معلوف أن تزامن وقوع حوادث الاعتداء على مشايخ من الطائفة السنية في مناطق مختلفة من بيروت والبقاع، هو فصل جديد من مسلسل الفتنة في لبنان، وجزء لا يتجزأ من المخطط السوري لضرب لبنان طائفيا ومذهبيا بعد أن حاول ضربه أمنيا من خلال الوزير السابق ميشال سماحة وغيره من القديسين الذين مازالوا حتى الساعة أحرارا في مربعاتهم الأمنية يتمتعون بغطاء من «حزب الله» وحليفه العماد عون، معتبرا بالتالي أن الاعتداء على المشايخ ما كان ليحصل سواء من قبل متعاطي مخدرات وكحول أم من قبل فلاسفة، لولا شعور المعتدين بفائض القوة وبالاستقواء على القضاء والدولة، وبإقامتهم في دويلة عاصية على الدولة الأم ومحمية بسلاح قيل عنه يوما انه لمقاومة إسرائيل.

ولفت النائب معلوف في تصريح لـ «الأنباء» الى أن استنكار «حزب الله» وحركة «أمل» لحوادث الاعتداء على المشايخ ورفعهما الغطاء عن المعتدين، خطوة مهمة جدا

جوزف معلوف

باتجاه قطع فتيل الفتنة المذهبية في لبنان وترسيخ القواعد القانونية، لكن الأهم من الاستنكار هو أن يساهم الحزب بإعلاء منطق الدولة في أذهان جمهوره، الدولة الحامية للبنانيين كل اللبنانيين الى أي فئة سياسية أو مذهبية انتموا، لا منطق الدويلة الحامية لمجموعة من القديسين المطلوبين للقضاءين المحلي والدولي، وإفهامه (أي للجمهور) أن السلاح خارج المؤسسة العسكرية لا يحمي الداخل اللبناني ولا حتى الحدود مع إسرائيل وسورية بمثل ما يحميهما سلاح الجيش والقوانين والقضاء، لا بل يؤدي الى انتشار الفوضى الأمنية والسياسية والاجتماعية كما هو حاصل حاليا.

على صعيد آخر، وعن مخاوف النظام السوري من وصول الارهاب الى لبنان والاردن بعد سورية، أعرب النائب معلوف عن أسفه لكون النظام المذكور مستمر باستغباء عقول اللبنانيين والمجتمعين العربي والدولي، متسائلا ماذا كان اللواء علي مملوك والعقيد عدنان وبثينة شعبان هم حمائم سلام حملوا الى لبنان وفي سيارة عميلهم